ان الارقام الخاصة باسرائيل ، ذات أهمية خاصة ، من حيث كونها تتجاوز قانونا سن عام ١٩٦٤ ينص على أجر متساو للعمل المتساوي . ولقد اعتبر هذا القانون من قبل العديدين — على ضوء الحقيقة — قانونا « رمزيا » لم يؤد الى أي تحسين في حل مشكلة عدم المساواة في الاجور في اسرائيل . فباعطاء الاعمال المتشابهة أسماء وعناوين متباينة ، يستطيع أرباب العمل في اسرائيل ، أن يدفعوا للنساء أجرا أدنى . زد على ذلك أن وزير العمل في اسرائيل أقر بأن قانون الاجر المتساوي لا يمكن تطبيقه لانه لم يرفق عند تشريعه بأية اجراءات او تدابير تطبيقية (انظر — فريدمان) .

أضف الى ذلك أن هناك تمييزا ضد النساء العاملات فيما يتعلق بالضرائب والمعاشات التقاعدية . فان الضريبة التي تستوفى من مرتب الزوجة اكبر من الضريبة التي تستوفى من مرتب الزوج . والتبرير الذي أعطي لذلك ، ان مرتب الزوجة اعتبر كـ « مصروف جيب » اضافي ، بينما اعتبر مرتب الزوج حاجة ضرورية (انظر سكرامنتو بي) .

وليس في وسع المراة أن تنتظم في الضمان الاجتماعي ، كما لا يمكن تصنيفها كرب أسرة ، طالما كان زوجها قادرا على العمل . وابعد من ذلك ، فمن الواضح من هذه المصادر الموثوقة ان النساء لا يتمثلن على قدم المساواة في وظائف ذات شأن . ان قلة من النساء فقط ، تتولى وظائف بارزة في المؤسسات الاسرائيلية العامة ، أو المصالح الوطنية . وعلى المرء أن يستنتج ان النساء في حقل العمل لا زلن بعيدات للغاية عن المساواة مع الرجال .

التعليم

ان التعليم مؤشر قوي على موقف أي من المجتمعات تجاه مكانة المراة . وفي سلك التعليم الجامعي في اسرائيل تمثيل جيد للنساء . على ان تمثيلهن ليس أعلى مما هو الحال في الولايات المتحدة . وعلى العموم فان النساء يتلقين ٤٥ بالمائة من درجات التخرج ب.ع.في اسرائيل ، بينما النسبة في الولايات المتحدة هي ٤٢ بالمائة . ان نسبة النساء العالية في سنوات ما قبل التخرج من الجامعة (٤٩ ٪) قد تقود المرء الى أن يتوقع أعدادا مرتفعة في دوائر التعليم العليا ، وكذلك في القوة العاملة . لكن ١٣ بالمائة فقط من نساء اسرائيل حصلن على درجة دكتوراه وهو رقم أعلى بقليل من مثيله في الولايات المتحدة (١١٪). لكن ما يلقي ظلالا على هذا، ان ٢ بالمائة فقط من هيئة التدريس الجامعي من النساء في اسرائيل ، مع ان حوالي ٢ ٪ من هيئة التدريس الجامعي ممن يحملون درجة الاستاذية الكاملة في الولايات المتحدة ، هن من النساء . ويبدو — فيما يتعلق بالتعليم — ان النساء في الولايات المتحدة في وضع أفضل من النساء في اسرائيل .

التشريعات الدينية والنساء

« ان التشريعات الدينية في اسرائيل ، التي تحكم أحوال الاسرة وشؤون الزواج ، متخلفة بصورة غير اعتيادية » (انظر — ايفرون — ص ٦٢) . ان جميع شؤون الاحوال الشخصية (قضايا الزواج والطلاق) تتولاها المحكمة الدينية التي تتخذ موقفا شديد التخلف من مسألة مكانة المراة في الاسرة وفي المجتمع عامة . ان المراة غير التقليدية ، اذا ما مثلت أمام محكمة رجال الدين ، فانها بالتأكيد سوف تتعرض للانتقاص من حقوقها ومصالحها . والواقع انه محظور على النساء الادلاء بشهادات أمام المحكمة الدينية . وليس في وسع المراة الحصول على الطلاق بغير موافقة زوجها،